

# لبنان بين الحرب الاهلية وحكم امراء الطوائف



تامر مهدي

٢٦ ايار ٢٠٠٨

بعد الاحداث التي شهدها لبنان في الاسبوعين الماضيين وضع العمال والفقراء امام خيارين: اما الحرب الاهلية الطائفية او سلم اهلي يتحكم به امراء الطوائف الحاكمة والمتحالفة اقتصاديا مع بعض الاختلافات الطائفية في مشاريعهم الاقتصادية. وعاد الزعماء من قطر بعد حوار على حساب الشعب الفاقد لمشروع تغيير حقيقي وجلسوا في فندق خمسة نجوم وقسموا البلاد لحساباتهم الضيقة وانهوا الانتخابات قبل ان تبدأ فقسّموا المقاعد النيابية على قياساتهم الطائفية والمذهبية. وبالتأكيد ان يكونوا قد اتفقوا على ادارة البلاد اقتصاديا وتقسيم مؤسسات الدولة الى حصص كل منهم له جزء، وعلى رئيس جمهورية لا يملك برنامج اقتصادي او اجتماعي او حتى سياسي بل رئيس كل رصيده هو انه جنب الجيش للدخول في الوحل السياسي اللبناني. ومفترض بنا ان نصدق ان الجيش ليس جزء من هذا المجتمع اللبناني المريض، وهو خاض معركة في مخيم نهر البارد للفلسطينيين ضد مجموعة اسلامية يمينية متطرفة معروفة باسم "فتح الاسلام" ودمر المخيم تدميراً منظماً مما ادى الى تشريد سكانه، وقتل خمسة شبان في حي السلم عام ٢٠٠٤ وسبعة آخرين في العام ٢٠٠٨ عند مستديرة مار مخايل كل زبهم انهم كانوا يطالبون بتحسين ظروف معيشتهم.

بين طوابق وغرف فندق من خمس نجوم قرر الزعماء تقسيم البلاد على حساب العمال والفقراء بعد ان ضربوا حركة عمالية كانت قد بدأت تنتفس وبدأ العمال ينظمون انفسهم. وعلى مشارف تحركات عمالية متتالية، أتت الاشتباكات المسلحة لتأتي على كل شيء عاد اللبنانيين ٣٠ عام الى الوراء فبات همهم الاول أمنهم وتأمين المؤن تحسباً لحرب تنهي مستقبل الجميع وتهجر من قرر البقاء. ومن المهزلة ان أثناء وجود الحكومة في الدوحة للمشاركة بالحوار رُفع سعر صفيحة البنزين ٦٠٠ ليرة لبنانية.

## انتخاب رئيس جمهورية جديد

ساد شعور الارتياح لدى الشعب اللبناني اثر اعلان التوافق على اسم الرئيس الجديد، وأنه سيتم انتخابه في مجلس النواب، علماً ان الطريقة المتبعة لانتخاب الرئيس الجديد غير دستورية ومخالفة للقانون في ظل غياب الشرعية الحقيقية اي سلطة الشعب. تم انتخاب ميشال سليمان قائد الجيش رئيساً في الخامس والعشرين من ايار ٢٠٠٨، وهو يتوافق مع عيد "المقاومة والتحرير" الذي ألغته حكومة السنيورة من سجلات الاعياد الرسمية. وما يسير الاشمزاز هو غياب الديمقراطية عن آليات الانتخابات كلياً ليس فقط انتخاب الرئيس، فالقانون الذي سيعتمد في الانتخابات النيابية المقبلة في العام ٢٠٠٩ الذي كان قد اعتمد في العام ١٩٦٠ قانون الدائرة الصغيرة، وهذا يعني أن المسيحي ينتخب المسيحي والمسلم ينتخب المسلم. اما نحن نطالب بقانون انتخاب يعتمد الدائرة الكبيرة لبنان دائرة انتخابية واحدة مع اعتماد النسبية في التمثيل أو اعتماد المحافظة دائرة انتخابية وأيضاً اعتماد النسبية في التمثيل. وهذا مدخل لتمثيل حقيقي في البرلمان وما من شأنه ان يفتح الباب لدخول افكار جديدة.

## وضع العمال

الآن كما في السابق يُمارس على العمال لعبة اما ان يجوعوا ويعيشوا بأمن موهوم واما الحرب الاهلية اذا قرروا اللجوء الى الشارع. هذه معادلة صعبة علينا ان نجد المشروع البديل لتغييرها وهذا واجبنا في الايام القادمة فلا أحد غيرنا، نحن العمال والشباب، من يملك المشروع البديل. وعلى اليسار والشيوعيين تحديداً مسؤولية كبيرة وفرصة سانحة لتحريض الشعب على هذه الطغمة الحاكمة لأنه لا يوجد ثقة بأي فئة مشاركة في هذا الحكم بعد الآن فكل الاقنعة سقطت وجميعهم شركاء في تفجير العمال وانتزاع حقوقهم المكتسبة بالنضال والدم تاريخياً.

ان الشعب بحاجة الى مقاومة فعالة تقف في وجه التهجئات الامبريالية المتكررة وترتبطها بالمشروع الاقتصادي الفاسد لدى الحكومة اللبنانية. انه لمصلحة العمال والفقراء في كل انحاء لبنان والمنطقة أن يرفضوا السياسة المعروضة من قبل النظام الراسمالي الذي يغذي الطائفية والفتن ويقسم العمال كي لا يتحدوا وينظموا انفسهم. نطالب وناضل كاللجنة لامية العمال بتنظيم عمالي بديل ومستقل ومسلح ببرنامج سياسي واقتصادي ضد الطبقة الحاكمة المكونة من ارباب العمل والراسماليين الكبار. السبيل الوحيد لمقاومة النظام الراسمالي العولمي المسبب للحروب والتفجير هو من خلال اتحاد نقابات مناضلة ومنظمات عمالية تسعى للاشتركية الديمقراطية ولامية العمال.